بسم الله الرحمن الرحيم

أحمد الله على آلائه الظاهرة، ونعمائه المتظاهرة، حمدًا لا انتهاء لعدده، ولا انقضاء
لمدده، وأصلي على أصفيائه من الملأ الأعلى، وخلص أنبيائه الذين فازوا بالحظ الأوفى
والكمال المستوفى، خصوصًا على نبينا محمد المصطفى، وعلى آله وأصحابه أئمة الأنام، وأتباعه
السادة القادة الكرام، وأسلم تسليمًا وبعد فقد قال الشيخ الزاهد علامة الدهر
نادرة العصر علم الهدى أكرم الورى شمس الدين الخفاهي رحمه الله أن واحدًا من
أهل التعصب لما خرج عن حد الإنصاف، وسلك مسلك الاعتساف، وجاوز قدره
ولم يعرف حده، مع أنه أعجز الناس عن تمشيته أظهر دلائل الوحدانية وأشهرها وهو دليل
التمانع لزمنا أن نتكلم عليه فأوردنا عليه أسولة لا يرجى الخلاص عنها إظهارًا لعجزه وإبانة
لجهله، ثم حملتنا حمية الإسلام على أن نكتب عدة براهين في التوحيد كما فعلنا مرة
قبل ذلك ببخارا عمرها الله ثانيًا تحفة للحاضرين من الأصحاب، وتذكرة لمن يأتي بعدنا
من الأحباب، وبالله التوفيق اعلم أن الله تعالى واحد حقيقي لأنه واحد بحسب الأجزاء
والجزئيات معًا، أي أنه واحد لا جزء له ولا مثل له لأن ما عداه من الواحد واحد إما
بحسب الأجزاء كالجوهر الفرد مثلًا فإنه واحد لا جزء له ولكنه متكثر بحسب الجزئيات
أي الجزء الآخر مثله يشاركه في عدم الانقسام وإما بحسب الجزئيات كالشمس مثلًا
فإنها واحدة لا ثانية لها ولكنها متكثرة بحسب الأجزاء لأنها جسم والمشركون بجميع
أصنافهم يخالفوننا في ذلك إذا عرفنا هذا فلنرجع إلى إقامة البراهين على هذا المدعى
البرهان الأول وهو أنا لو فرضنا إلهين فلا يخلو إما أن يكون الأول كافيًا في الإيجاد
أو لم يكن فإن كان كافيًا كان الثاني باطلًا لأن وجوده وعدمه يكون عبثًا وكل شيء

يكون



يكون هذا شأنه يكون ممكنًا فلا يكون إلهًا وإن لم يكن كافيًا كان الأول باطلًا لأنه ح
يكون مفتقرًا إلى صاحبه في الإيجاد فلا يكون إلهًا البرهان الثاني لو فرضنا إلهين فلا بد
وأن يمتاز كل واحد منهما عن الآخر وإلا لكان التعدد محالًا فذلك الامتياز لا يخلو إما
أن يكون لمرجح أو لا لمرجح فإن كان لا لمرجح لزم ترجيح أحد المتساويين على الآخر لا لمرجح
وأنه محال وإن كان لمرجح فذلك المرجح إما ذاتهما وح لزم تقدم الشيء على نفسه وهو
محال وإن كان غيرهما فذلك الغير إن كان واجبًا وح يلزم التعدد في الواجب وأنه
محال لما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى وإن كان ممكنًا فهو محال أيضًا لأن افتقار الممكن إلى
الواجب أولى من العكس فحينئذ ينقلب الواجب ممكنًا والممكن واجبًا وهو محال البرهان
الثالث لو فرضنا إلهين فلا يخلو إما أن يكون بينهما علاقة بوجه من الوجوه أو لا يكون فإن
كان يكون كل واحد منهما مفتقرًا إلى صاحبه فلا يكون إلهًا وإن لم يكن بينهما علاقة بوجه ما
يكون كل واحد منهما مستقلًا بذاته مستغنيًا عن الآخر فأمكن أن يريد أحدهما إيجاد شيء
والآخر إعدام ذلك الشيء فيلزم اجتماع النقيضين على تقدير ممكن وهو محال البرهان الرابع
لو فرضنا إلهين فلا يخلو إما أن يريد عين ما أراد صاحبه أو غير ما أراد صاحبه فإن كان الأول
فإما أن يريداه معًا أو على التعاقب فإن كان الأول لزم توارد المؤثرين المستقلين
على أثر واحد وهذا محال لأن الإسناد إلى أحدهما يقطعه عن الآخر وكذا على العكس وح
يلزم انقطاع الأثر عنهما حال استناده إليهما وهو محال وإن كان الثاني كان هذا قولًا
بتحصيل الحاصل وتكوين الكائن وإن أراد غير ما أراده صاحبه فلا يخلو إما أن يكون أحد
المرادين داخلًا تحت إرادة الآخر أو لا يكون فإن كان داخلًا يلزم الجمع بين النقيضين
وإن لم يكن داخلًا كان واحد من المرادين مختصًا بصاحبه مع جواز عكسه ليلزم ترجح الممكن

المتساوي للمرجح لان نسبة كل واحد من المرادين الى كل واحد متساوية **البرهان الخامس** لو فرضنا الهين فلا يخلوا اما ان يكون وجود احدهما مشروطا بوجود صاحبه او لا يكون فان كان مشروطا كان كل واحد منهما مفتقرا الى الآخر فلا يكون الها وان لم يكن مشروطا امكن ان يفرض وجود الاول بدون الثاني ووجود الثاني بدون الاول فكان عدم الاول او الثاني من قبيل الجائزات وكل من كان كذلك كان ممكنا لا واجبا وقد فرضناه واجبا هذا خلف

**البرهان السادس** لو فرضنا الهين فلا يخلوا اما ان يكونا واجبين او ممكنين او احدهما واجبا والآخر ممكنا لا سبيل الى كل واحد منها اما الى الاول فلانهما لو كانا واجبين لكانا متشاركين في الوجوب ومتباينين في امر آخر وما به المشاركة غير ما به الممايزة تم ما به الممايزة لا يخلوا اما ان يكون تمام ماهية كل واحد منهما او امرا داخلا فيهما او امرا خارجا عنهما اما الاول فمحال والا لبطل التعدد والثاني محال ايضا والا لزم التركيب والثالث محال ايضا والا لكان كل واحد منهما مفتقرا في الامتياز الى امر خارج عنهما فيكون كل واحد ممكنا فلا يكون الها وقد فرضناه الها وهذا خلف واما الى الثاني فلان كل واحد منهما لو كان ممكنا لكان مفتقرا الى مؤثر غيرهما لا محالة فالكلام في ذلك المؤثر كالكلام فيهما فيلزم التسلسل واما الى الثالث فلان احدهما اما كان ممكنا لا يكون الها فيلزم اجتماع النقيضين

**البرهان السابع** لو فرضنا الهين فلا يخلوا اما ان يكون الثاني قادرا على منع نفاذ قدرة الآخر او لم يكن فان كان قادرا كان الاول مقهورا فلا يكون الها وان لم يكن قادرا كان عاجزا ولئن قال لم قلتم بانه اذا لم يكن قادرا يكون عاجزا وانما يكون عاجزا ان لو كان المنع من الامور الممكنة قلنا هذا لا يضرنا وذلك لان الثاني لا يخلوا اما ان يكون قادرا على نقيض المقدور الاول لولا قدرته او لم يكن فان لم يكن فظاهر



وان كان قادرا ولم يكن قادرا عند القدرة كان زوال قدرة الاول شرطا لنفاذ قدرة الثاني وكذا على العكس فلو حصل القدرتان معا لعدمتا معا وذلك محال

**البرهان الثامن** لو فرضنا الهين فالاختلاف بينهما اما بحسب الذات او بحسب الصفات او بهما جميعا لا وجه الى كل واحد منها اما الى الاول فلانهما لو اختلفا ذاتا فلا بد وان يكونا داخلين تحت شيء اعم منهما فيكون كل واحد منهما مركبا مما به المشاركة ومما به الممايزة وكل مركب ممكن فلا يكون الها ولا وجه الى الثاني ايضا وذلك لان الصفة الموجودة في الاول غير موجودة في الثاني والموجودة في الثاني غير موجودة في الاول فبعد ذلك لا يخلوا اما ان يكون تلك الصفة من صفات الكمال او لم تكن فان كانت من صفات الكمال كان غير المتصف بها خاليا عن صفة الكمال وذلك نقصان وان لم تكن من صفات الكمال كان المتصف بها موصوفا بصفة النقصان وكل واحد منهما محال

**البرهان التاسع** لو فرضنا الهين فلا يخلوا اما ان يكون وجود كل منهما شرطا للمؤثرية او وجود الاول دون الثاني او على العكس شرطا او شمول اللاشرطية ووجه الحصر ظاهر والكل محال اما الاول فلان وجود كل واحد منهما حينئذ يكون شرط العلة فيكون ناقصا بذاته مستكملا بغيره واما البواقي فلان الذي لا يكون وجوده شرطا لا يكون الها لان وجوده وعدمه يكون بمثابة وكل شيء هذا شانه لا يكون محتاجا اليه والاله هو المحتاج اليه لانه غني مطلق واما سواه اليه محتاج لوجود الافتقار

**البرهان العاشر** لو فرضنا الهين فلا يخلوا اما ان يكونا موجبين بالذات او فاعلين مختارين او احدهما موجبا والآخر مختارا والكل محال اما الاول فلانهما لو كانا موجبين بالذات فلا يخلوا اما ان يكون وجود العالم مضافا اليهما او الى احدهما دون الآخر او لا يكون مضافا لا الى هذا ولا الى ذلك لا سبيل الى الاول والا لكان كل واحد منهما شطر العلة فلا يتكامل كل واحد منهما الا بالآخر ولا سبيل الى الثاني والثالث والا لزم

يلزم القدح في الموجبية والتقدير تقدير الموجبية فيلزم اجتماع النقيضين. واما الثاني فلانهما
لو كانا مختارين فلا يخلو اما ان يكون المخالفة بينهما ممكنة او لا يكون فان لم تكن ممكنة
يلزم اجتماع النقيضين ولان اختلاف الآثار يدل على امكانها وان كان ممكنة فامكن
ان يريد احدهما عين ما اراد الآخر فيلزم المحال على تقدير ممكن. واما الثالث فامر ظاهر
لا يحتاج الى البيان قال رحمه الله ولنا براهين أخر غير ما ذكرناه في هذا الموضع ذكرنا بعضها
في كتابنا المسمى زبدة المعارف وبعضها في رسالة على حدة ولنكتف بهذا القدر ههنا لمشتغلين
الى الغير على سبيل الجدل قال المسلمون صانع العالم واحد خلافاً لجمهور المشركين فالوجه لنا
في ذلك ان المدعى لازم لاحد الملزومين احدهما لازم لعكس نقيض قضية مستلزمة
لاحد ما ذكرنا من الملزومين او كل شيء هذا شانه يكون واقعاً ينتج ان يكون المدعى واقعاً
وانما قلنا ذلك لان احد الامرين لازم وهو اما تحقق ملزوم المدعى او انتفاء لازم
نقيض المدعى واياما كان يثبت المدعى بالضرورة وانما قلنا ان احد هذين الامرين لازم
وذلك لانا لو فرضنا الهين يلزم احد الامور الثلثة وهو اما اجتماع النقيضين او ارتفاع
النقيضين او افتراق الارادتين في النفاذ وعدم النفاذ وانما قلنا ان احد هذه الامور
لازم وذلك لانه يمكن ان يريد احدهما تحريك زيد والآخر تسكينه مثلا فبعد ذلك لا يخلو
اما ان يكون النفاذ شاملا للارادتين او لم يكن فان كان شاملا يلزم الامر الاول و
وان لم يكن شاملا فلا يخلو اما ان يكون عدم النفاذ شاملا لهما او لم يكن فان كان شاملا
يلزم الامر الثاني وان لم يكن شاملا والتقدير تقدير عدم شمول النفاذ فيلزم الامر الثالث
ثم ما هو اللازم من هذه الامور لا يخلو اما ان يكون واقعا في الواقع او لم يكن فان لم يكن
واقعا يلزم احد ما ذكرنا من الامرين وهو انتفاء لازم النقيض وان كان واقعا والامر الاول

والثاني

والثاني غير واقعين ببديهة العقل فكان الواقع هو الامر الثالث بالضرورة وهو ملزوم
لاحد ما ذكرنا من الامرين ايضا وهو تحقق الملزوم لان الذي لم ينفذ ارادته لا يكون الها فتعين
ان الذي نفذت ارادته هو الاله فحسب وهو المدعى فثبت ان ما ادعينا ان المدعى
لازم لاحد الملزومين احدهما لازم لعكس نقيض قضية مستلزمة لاحد ما ذكرنا من الملزومين
فان قيل لا نسلم لزوم الامور الثلثة على ذلك التقدير وانما يلزم ان لو كان المقدور واحداً
اما اذا فرضنا الهين لكل واحد منهما مختص بمقدور على حدة فلم يلزم تلك المحالات كما ان الخير
عند الثنوية والمجوس مضاف الى النور والى يزدان والشر مضاف الى الظلمة او الى اهرمن
ولا شركة لكل واحد منهما في مقدور الآخر ولئن سلمنا ان المقدور واحد ولكن انما يلزم
ان لو كان الاختلاف بينهما في الامور الممكنة اما اذا لم يمكن فلا ولئن سلمنا ذلك ولكن
الترديد قبيح جدا لان التقدير تقدير الهيتهما فتكون ارادة كل واحد منهما نافذة بالضرورة
الجواب اما عن الاول فان كل ما دخل في الوجود لا يخلو عن اقسام ثلثة اما خير
محض واما شر محض واما مركب منهما فالقسم الثاني محال والا لم يدخل في الوجود البتة
لعدم الداعي اليه لان كل فعل ما لم يشتمل على الحكمة والمصلحة لا يفعله الحكيم والا لكان
سفيها ولان سبب وجود الفعل مجموع القدرة والداعي يحمل الفاعل على الفعل والقدرة
شرطه فاذا لم يوجدا او وجد احدهما دون الآخر لم يتحقق الفعل اصلا واما القسم الثالث
فاما ان يترجح جانب الخير على جانب الشر او جانب الشر على جانب الخير او لا يترجح كل واحد
من الجانبين على الآخر والثاني محال لما مر ذكره والثالث محال ايضا والا لزم ترجيح الممكن
المتساوي للمرجح فتعين ان كل ما دخل في الوجود اما خير محض او خير فيه نوع شر
والثاني ملحق بالاول في استدعاء الوجود لان ترك الخير الكثير لاجل الشر القليل شر

كبير فلا يتركه الحكيم لذلك ولان المغلوب بمنزلة المعدوم حكما واياما كان يكون المقدور
واحدا ولا يندفع المنع واما عن الثاني فنقول غاية ما في الباب
ان يقال ان عدم النفاذ محال على ذلك التقدير
وذلك التقدير عندنا محال والمحال
جاز ان يستلزم المحال
وبالله التوفيق
تم

112

كتاب في اثبات المعراج

1

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المحمود على آلائه المقدس باكرم صفاته واشرف اسمائه والصلوة والسلام
على كافة رسله واصفيائه خصوصا على محمد خاتم انبيائه ومبلغ انبائه وعلى آله
الطيبين واوليائه واصحابه الطاهرين وخلفائه وبعد فقال الشيخ الزاهد
علامة الورى علم الهدى سيد المحققين سند المناظرين شمس الملة والدين الخجندي عفا
رحمه الله ان الناس قد تخبطوا في امر المعراج منهم من نفاه اصلا ومنهم من انكر
بعض الاثبات ومنهم من مال الى رأي يؤدي الى فساد المذهب ومنهم من
خرجه على اعتقاده الباطل ورأيه العاطل ونحن نشير اليه في آخر الفصل الثالث
فالتمس مني بعض اخواني في الله ان ابين ما هو الحق عند اهل السنة والجماعة واقيم
عليه الدلائل النقلية والعقلية فاجبته الى ملتمسه وجعلته على خمسة فصول الاول
في بيان ذكر الخلاف في هذه المسئلة والثاني في بيان تفسير الآيات التي تتعلق بها
المعراج والثالث في اقامة الدلالة على هذا المطلوب والرابع في بيان المعراج وبيان
الحكمة فيه والخامس في بيان الحكمة في انه اسرى به ليلا دون النهار وشرعت فيه
مستعينا بالله ومتوكلا عليه انه هو الميسر لكل عسير الفصل الاول في بيان ذكر
الخلاف في هذه المسئلة اعلم ان الاختلاف واقع بين الناس في هذه المسئلة في اربعة
مواضع الاول اختلفوا في المكان الذي اسرى به فقيل هو المسجد الحرام بعينه وهو
الظاهر وروي انه اسرى به من بيت ام هانئ بنت ابي طالب بعد صلوة العشاء
ورجع من ليلته فلما اصبح قال لها الا اخبرك بالعجب قالت بلى يا رسول الله قال
صليت في بيتي العشاء والفجر فذهبت بينهما الى بيت المقدس ومثل لي النبيون